مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 07 أغسطس 2023

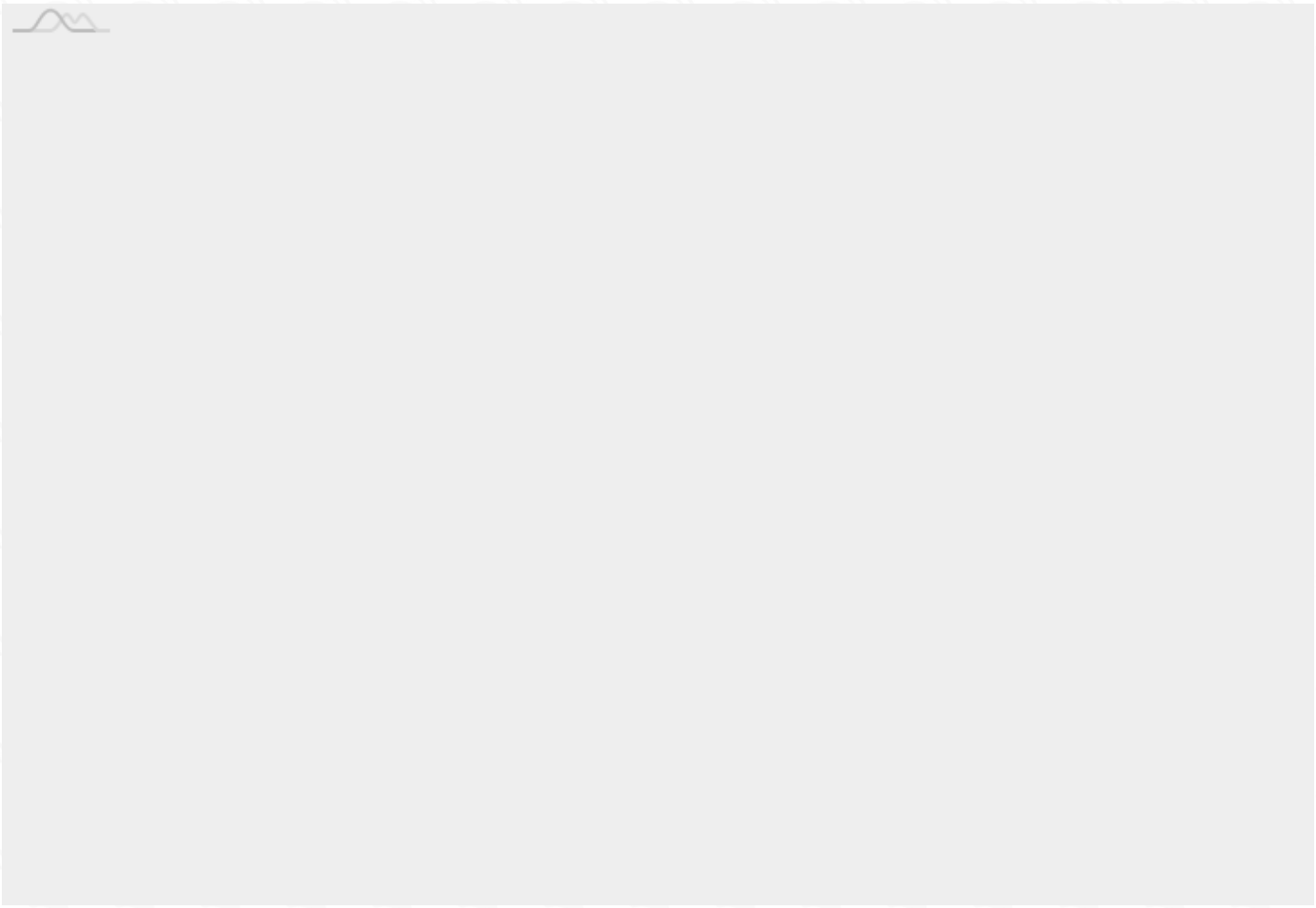

المونيتور: إيران تحذر من مزيد من مصادرة السفن في تحد لانتشار مشاة البحرية الأمريكية في الخليج

(ترجمات . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا يسلط الضوء على رد الفعل الإيراني لتعزيز واشنطون لقواتها في المنطقة بعد وصول 3 آلاف جندي أمريكي على متن سفينتين حربيتين إلى المنطقة.

وقال الموقع الأمريكية إن إيران حذرت يوم الاثنين من أنها قد تستولي على سفن أمريكية بعد أن عزز البنتاجون وجوده في الخليج العربي والبحر الأحمر، في رسالة تحد واستعداد واضح للتصعيد.

تحذير إيراني

وأبرز الموقع تصريحات اللواء رمضان شريف المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني المتشدد لوكالة أنباء فارس، والتي قال فيها: «الجمهورية الإسلامية قادرة على الرد بالمثل على أي ضرر من قبل الأمريكيين... بما في ذلك من خلال الاستيلاء على سفنهم من خلال المعاملة بالمثل».

جاء رد الفعل بعد يوم واحد من إرسال الولايات المتحدة فرقة قوامها 3000 فرد من مشاة البحرية الأمريكية إلى البحر الأحمر. وفي وقت سابق من الشهر الماضي، أرسل الجيش الأمريكي أيضًا طائرات حربية من طراز أف 35 وأف 16 وأيه 10 إلى جانب مدمرات تابعة للبحرية إلى الخليج العربي. ويهدف التعزيز، وفقًا لمسؤولين أمريكيين، إلى القيام بدوريات مشتركة في مضيق هرمز، وهو ممر مائي ضيق يتسم بأقصى درجات الحيوية لتجارة النفط العالمية.

ردع إيران

وقالت الولايات المتحدة إن الوجود يهدف على وجه التحديد إلى كبح جماح إيران التي «تضايق» السفن التجارية في المياه الاستراتيجية. وأحصت البحرية الأمريكية 20 حالة مضايقات، من بينها هجمات أو مصادرة، من الحرس الثوري الإيراني على مدار العامين الماضيين وحدهما، واصفة إيران بأنها «تهديد واضح للأمن البحري الإقليمي والاقتصاد العالمي»، وفقًا للموقع.

ولم تنف طهران تورطها في معظم الحالات، مبررة سلوكها بشأن «الحرب على تهريب النفط» أو التصرف بناء على أوامر من المحكمة.

وأضاف المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني أثناء حديثه في حفل أقيم في مدينة قم المحافظة أن «دول المنطقة أدركت بحق أن إيران تتحول إلى قوة إقليمية كبرى».

استعراض القوة

قبل أسبوعين، في رد واضح على عمليات الانتشار الأمريكية نفسها، سلمت وزارة الدفاع الإيرانية إلى الحرس الثوري الإيراني العشرات من أول صواريخها الباليستية البحرية بعيدة المدى، والتي قيل إنها «محلية الصنع» بالكامل وقادرة على «التدمير الكامل» لناقلات العدو، وفقًا للموقع.

وقال المتحدث الإيراني في خطابه إن «أمن الخليج العربي يجب أن تحافظ عليه الدول الساحلية هناك»، مدعيا أيضا أن تلك الدول «أصبحت تتفهم ضعف أمريكا وقوة الجمهورية الإسلامية في مواجهات السنوات الأخيرة».

وأشار الموقع إلى أن واحدة من تلك الدول في المنطقة هي الإمارات العربية المتحدة، المنافس الرئيس لإيران - التي شعرت بالقلق بسبب الاستيلاء على السفن وكذلك التوترات البحرية الأخرى التي ألقي باللوم فيها على القوات الإيرانية.

وعلى الرغم من الضغوط الأخيرة من أجل المصالحة مع أبو ظبي كجزء من ذوبان الجليد الإقليمي الأكبر، أجرت طهران تدريبات عسكرية الأسبوع الماضي فقط، متفاخرة بالتقدم العسكري وعززت الدفاع حول ثلاث جزر خليجية صغيرة تحت سيطرتها والتي كانت في صميم نزاع إقليمي دام عقودًا مع الإمارات.

المونيتور: السعودية توقع اتفاقية على إنتاج طائرات مسيرة تركية مع شركة بيكار

(إقليمي ودولي . المونيتور)

تناول الكاتب جاك داتون خطط المملكة العربية السعودية لتوطين صناعة الطائرات المسيرة بعد توقيع اتفاقية مع تركيا في هذا الصدد، وذلك في تقرير نشره موقع المونيتور.

وقالت شركة الصناعات العسكرية السعودية المملوكة للدولة على تويتر يوم الأحد إن السعودية وقعت اتفاقية مع شركة الدفاع التركية بيكار لتوطين تصنيع طائراتها المسيرة الشهيرة في المملكة.

وأشار الكاتب إلى أن شركة الصناعات العسكرية السعودية هي شركة دفاعية أطلقها صندوق الاستثمار العام السعودي في مايو 2017.

وقالت الشركة إن اتفاقية الطائرات المسيرة الجديدة ستدعم دفاعات السعودية وتعزز قدرات التصنيع العسكرية للمملكة، بما يتماشى مع مبادرة رؤية 2030. وتزداد شعبية الطائرات المسيرة التركية واستُخدمت في صراعات من أوكرانيا إلى ليبيا.

صفقة كبيرة

وأوضح الموقع أن المملكة العربية السعودية وافقت خلال زيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الخليج في يوليو على شراء طائرات بيكار المسيرة. وعلى الرغم من عدم الكشف عن عدد وتكلفة الطائرات المسيرة، فقد اُعتبرت الصفقة أنها أكبر عقد دفاعي في تاريخ تركيا. وكانت هذه أول زيارة للزعيم التركي للمنطقة منذ إعادة انتخابه بهامش ضئيل في مايو، وكانت مهمته الرئيسة هي دفع الاستثمار الخليجي في تركيا، التي تعاني من صعوبات مالية، بما في ذلك أزمة العملة وارتفاع التضخم.

ليس سرا أن الرياض تريد تعزيز قدراتها الدفاعية، خاصة مع احتمال قيام منافستها إيران بتطوير ترسانتها النووية.

وكشفت وثيقة استخباراتية أمريكية مسربة من ديسمبر الماضي أن السعودية تريد توسيع «علاقتها التعاملية» مع الصين من خلال شراء طائرات مسيرة وصواريخ وأجهزة عسكرية وأمنية أخرى. وفي عام 2022، وافقت وزارة الدفاع السعودية على صفقة بقيمة 115 مليون دولار لشراكة بين شركات صينية وسعودية لإنتاج طائرات مسيرة.

أهمية الصفقة للطرفين

وردًا على سؤال حول أهمية صفقة تصنيع الطائرات المسيرة لكلا الجانبين، قال الكولونيل ريتش أوتزن، الباحث البارز غير المقيم في المجلس الأطلسي في تركيا، للموقع الأمريكي إنه وفيما يتعلق بالأتراك، فهذا يعني وصولًا أوسع لمنتجهم الصناعي الأساسي وجذب العملة الصعبة، وربط جيوسياسي آخر بمستثمر مهم وقوة إقليمية.

أما فيما يتعلق بالسعودية، فهذا يعني تحوطًا ضد التقلب الغربي بشأن مبيعات الأسلحة، والتقدم المحتمل في الصناعة الدفاعية الوطنية، وطائرات مسيرة أفضل مما يمكن لإيران نشرها. وإذا كان التصور بشأن الأمن الإقليمي من حيث الترتيبات التعاونية مع القليل من اللعب خارج المنطقة الذي يردع اللاعبين العابثين المحتملين (إيران)، فهذه صفقة لها مزايا عديدة، وفقًا لـ أوتزن.

لسنوات، توترت العلاقات بين أنقرة والرياض بسبب دعم أردوغان لجماعة الإخوان المسلمين وتداعيات مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول. في عام 2021، بدأت أنقرة حملة لإصلاح العلاقات الدبلوماسية مع السعودية وجارتها الخليجية الإمارات العربية المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، أُعلِن عن صفقات تجارية مهمة أخرى بين البلدين. على سبيل المثال، اجتمعت شركة النفط السعودية أرامكو المملوكة للدولة مع مقاولين أتراك في يونيو لمناقشة مشاريع محتملة بقيمة 50 مليار دولار في المملكة.

فورين بوليسي: بقاء جماعة الإخوان المسلمين الآن بات محل شك

(ترجمات . فورين بوليسي)

أدارت تركيا ظهرها للجماعة الإسلامية، وقضت بذلك على واحدة من آخر الملاذات الآمنة للحركة، وفق ما يخلص تحليل نشرته مجلة فورين بوليسي.

نشرت مجلة فورين بوليسي الأمريكية تحليلًا للكاتبة أنشال فوهرا تستعرض فيه مستقبل جماعة الإخوان المسلمين وذلك في ضوء التضييق الأخير الذي تعرضت له في تركيا.

توضح المجلة أن تركيا ابتعدت عن دعم الإخوان المسلمين وقد أدى ذلك إلى القضاء على ملاذ آمن مهم للجماعة.

وجاء هذا التغيير في سياسة تركيا تجاه جماعة الإخوان في الوقت الذي سعت فيه إلى تحسين العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - التي تعتبر الإخوان تهديدًا.

ولفتت المجلة إلى أن تركيا طلبت من القنوات التلفزيونية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين تخفيف حدة الانتقادات

الموجهة للرئيس المصري السيسي، وإغلاق بعض الشبكات، ورفضت تجديد إقامة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. كما تدرس ترحيل بعض الأعضاء بناء على طلب مصر.

وتطرقت المجلة إلى الانقسامات التي ضربت جماعة الإخوان المسلمين وسعيها الشاق لاكتساب الشرعية بين الشباب، وتواجه أزمة وجودية مع فقدان تركيا باعتبارها قاعدة لها.

ومع ذلك، وحسب ما تضيف المجلة، يجادل البعض بأن المساحة التي تركها الإخوان قد شغلتها ببساطة الأنظمة الاستبدادية، وهناك أمل في ظهور معارضة أكثر ديمقراطية في المنطقة في نهاية المطاف.

أدت حملة القمع ضد الإخوان في مصر وإخفاقاتهم في التكيف السياسي إلى خيبة أمل الشباب وأدت إلى تقليص تجنيد أعضاء جدد في الجماعة.

وفي المجمل، ترى الكاتبة أنترك ابتعاد تركيا عن جماعة الإخوان المسلمين ترك الجماعة الإسلامية في موقف محفوف بالمخاطر، إذ يعتقد البعض أن هذا أفاد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة بالأساس من خلال إضعاف قوى المعارضة.

`ذا جلوباليست: الفقر المدقع يرتفع وسط ضائقة الديون والفساد

(اقتصادي . ذا جلوباليست)

يخلص تقرير نشره موقع مجلة ذا جلوباليست إلى أن العلاج الأمثل للأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها دول عدة، من بينهم مصر، هو اتباع نهج إنساني جديد إزاء محنة الديون يضع النمو الاقتصادي المستدام والشفافية في المقدمة. ويجب أن تنتهي الحقبة التي كان يُنظر فيها إلى برامج التقشف التابعة لصندوق النقد الدولي على أنها الحل، وحيث يجري التفاوض على شروط قروض صندوق النقد الدولي خلف أبواب مغلقة بين البيروقراطيين الدوليين وكبار مساعدي أنظمة الحكام الفاسدين.

نشر موقع جلوباليست تقريرًا للكاتب فرانك فوغل، المؤسس المشارك لمنظمة الشفافية الدولية، حول ارتفاع معدلات الفقر في كثير من دول العالم والمقاربات الضرورية للتغلب على الأزمات الاقتصادية التي تضرب دولًا عدة من بينهم مصر.

يستهل الكاتب تقرير بالإشارة إلى عدد من الحالات التي تعكس تفاقم الأزمات الاقتصادية في عدد من الدول؛ إذ قُتل تسعة كينيين واعتقلت الشرطة أكثر من 300 في الاحتجاجات الأخيرة على ما يعتبره عديد من الكينيين سياسات اقتصادية حكومية شديدة القسوة. وفي لبنان، وفقًا لصندوق النقد الدولي كلف الانهيار الاقتصادي الذي دام ما يقرب من أربع سنوات العملة المحلية ما يقرب من 98٪ من قيمتها، وشهد انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40٪، ودفع التضخم إلى ثلاثة أرقام واستنزف ثلثي احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. أما في مصر ووفقًا لعنوان تقرير حديث في ميدل إيست أي، وصلت مصر إلى طريق مسدود في أزمتها المالية.. وأمل

السيسي الوحيد الآن هو معجزة.

لم يعد الاضطراب الاقتصادي المتصاعد في عديد من البلدان، والذي تبرزه الصعوبات الحادة أمام الحكومات في خدمة ديونها الخارجية الضخمة، مجرد تحدٍ مالي. لكنها والأهم من ذلك تُمثل أزمة إنسانية ذات أبعاد متصاعدة.

وقال الكاتب إن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو المساعدات الإنسانية الضخمة ومكافحة الفقر التي يقودها البنك الدولي. لكن يجب أن يكون لها شرط واحد حاسم: يجب مراقبة المساعدة بشكل مستقل من جانب مراقبي المجتمع المدني للحماية من السرقة والفساد.

الخراب الاقتصادي واستجابات صندوق النقد الدولي

ويلفت الكاتب إلى أن عددًا متزايدًا من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض يواجهون ضغوطًا اقتصادية ساحقة. من الأرجنتين إلى باكستان إلى زامبيا، ترتفع تكاليف المعيشة، ويتعثر النمو الاقتصادي ويتزايد الفقر المدقع. في الوقت نفسه، تجد الحكومات صعوبة مذهلة في إيجاد طرق لدفع الفائدة ورأس المال على ديونها الخارجية الهائلة.

في اللغة البيروقراطية الكلاسيكية، يسميها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «البلدان المنكوبة بالديون». والحقيقة هي أن الظروف الاقتصادية، والسياسات التي تشعر الحكومات بأنها مجبرة على فرضها، تزيد من الفقر بشكل خطير.

العواقب الإنسانية الوخيمة

وفي تقرير جديد، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم دعم كبير جديد في مجال المعونة الخارجية لمساعدة البلدان النامية على خدمة الديون الخارجية. ويشير إلى أنه: «خلال 2020-2023، توقعنا أن 165 مليون شخص انزلقوا في براثن الفقر (بدخل أقل من 3.65 دولار في اليوم)».

ويضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكلفة الافتقار إلى اتخاذ إجراءات لعشرات الاقتصادات التي تواجه حاليًا مستويات عالية من خدمة الديون مدمرة. ومدفوعات خدمة الدين تحل محل الاستثمارات في مجالات هامة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتعوق الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة صدمات الدخل والعمل والفقر.

أسباب الضائقة

وأوضح الكاتب أن جميع البلدان غير المصدرة للنفط تقريبًا من الدخل المتوسط والمنخفض تضررت بشدة من خلال مزيج من مشاكل التباطؤ الاقتصادي العالمي وجائحة كوفيد 19 والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة العالمية حيث سعت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا إلى مواجهة التضخم المحلي و، في كثير من البلدان، زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية تعزى مباشرة إلى الغزو الروسي لأوكرانيا.

قد تصبح هذه المشكلة أكثر حدة، بالنظر إلى الإجراءات الروسية الأخيرة للحد من صادرات الغذاء الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أهدرت حكومات عديد من البلدان، في بعض الأحيان، دخل النقد الأجنبي، وأدارت تدفقات العملات الأجنبية المقترضة على نحو غير فعال. وهذا يساهم في الفساد.

على سبيل المثال، يُنظر إلى الفساد على نطاق واسع على أنه أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت بلدانًا مثل سري لانكا وزامبيا ولبنان والأرجنتين إلى التخلف عن سداد مدفوعات ديونها الخارجية.

اتخاذ خيارات سيئة

وأضاف الكاتب أن حقبة أسعار الفائدة العالمية المنخفضة الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية في 09-2008 شجع الكثير من الحكومات على اقتراض الأموال من أسواق الديون الدولية.

كانت فرصة تأمين معدلات أعلى للعائد على استثمارات السندات الأجنبية مغرية للغاية لعديد من المستثمرين الدوليين. وهكذا أصدرت دول مثل زامبيا وألبانيا وأوكرانيا وبيلاروسيا (بمساعدة مصرفيين في لندن ونيويورك وزيورخ) ما يسمى بـ «السندات السيادية».

الصين و «عمليات الإنقاذ» التقنية

في الوقت نفسه، كانت المؤسسات الصينية (المدعومة في الغالب من حكومة الصين) حريصة على الاستثمار في عديد من البلدان النامية وقدمت قروضًا متوسطة الأجل منخفضة الفائدة للحكومات.

الصين اليوم هي أكبر دائن منفرد للكثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء (وكذلك لعديد من البلدان الأخرى). في الوقت الحالي، يتعين على دول عدة إيجاد طرق لسداد مدفوعات الفائدة المنتظمة على ديونها الخارجية، وسداد قروض السندات المستحقة.

وهم مدينون بأموال لمستثمرين دوليين من القطاع الخاص (بما في ذلك في الصين)، للعديد من مؤسسات الإقراض الرسمية الثنائية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكذلك للمقرضين الرسميين متعددي الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في اجتماع لوزراء المالية في الهند لمجموعة الـ 20 في الأيام الأخيرة، كانت هناك محاولة لإبداء التفاؤل والإشارة إلى أن الدائنين الرسميين، بما في ذلك الصين، يقتربون من إيجاد مقاربات مشتركة لإعادة هيكلة الديون.

الحقائق الثابتة

ولفت الكاتب إلى أن الحقائق الثابتة هي أن مفاوضات الديون أثبتت أنها صعبة للغاية وطويلة الأمد لدرجة أن البلدان المدينة تواجه بؤسًا متزايدًا حيث فشل صندوق النقد الدولي في تأمين تخفيف سريع وشامل.

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 25 دولة نامية - وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقدين - تضطر إلى إنفاق أكثر من 20٪ من إجمالي إيراداتها الحكومية على خدمة الديون الخارجية. في كينيا، على سبيل المثال، كانت الاحتجاجات العامة استجابة للزيادات الضريبية وتخفيضات دعم الدخل التي فرضتها الحكومة.

في كينيا، على سبيل المثال، كانت الاحتجاجات العامة استجابة للزيادات الضريبية وتخفيضات دعم الدخل التي فرضتها الحكومة.

ذكرت صحيفة شرق إفريقيا مؤخرًا أن «كينيا تقع الآن على جبل دين عام يبلغ حوالي 70 مليار دولار أو حوالي 67٪ من الناتج المحلي الإجمالي - وقفزت تكاليف السداد مع انخفاض الشلن إلى أدنى مستوياته عند حوالي 140 للدولار.»

حلول غير عملية

ونوّه الكاتب إلى أنه وفي أوقات أزمات الديون، يتنحى صندوق النقد الدولي عن مهمته بوصفه مقرض الملاذ الأخير للحكومات. وهم يعرضون الأموال لمساعدة الحكومات على تلبية بعض مدفوعات ديونها الخارجية - ولكن بشروط.

تهدف إجراءات التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي عادة إلى مساعدة البلاد على تقليل أي عجز في ميزان المدفوعات، وكبح الاقتراض العام وإعادة هيكلة المالية المحلية بحيث يتوفر المزيد من الأموال لتلبية مطالب الدائنين الأجانب.

في سعيه لمساعدة مصر وباكستان على تجنب التخلف عن سداد الديون، وافق صندوق النقد الدولي مؤخرًا على قروض إنقاذ. على سبيل المثال، أبلغ صندوق النقد الدولي حكومة مصر أنه يتعين عليها بيع عديد من الشركات التجارية المملوكة للجيش للمستثمرين الأجانب لجمع الأموال الأجنبية.

ولنأخذ مثالًا آخر، الضرائب المرتفعة، التخفيضات في الإنفاق العام (بما في ذلك القيود المفروضة على دعم الطاقة) هي جزء من الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على باكستان.

نموذج الأرجنتين

وأشار الكاتب إلى أن الأرجنتين تخلفت عن سداد ديونها الخارجية في عام 2016 - وتلقت أكبر برنامج إنقاذ منحه صندوق النقد الدولي على الإطلاق. اليوم، الأرجنتين مدينة لصندوق النقد الدولي بـ 44 مليار دولار وليس لديها وسيلة للسداد.

لم تكن الحكومة قادرة على فرض أنواع برامج التقشف التي يتطلبها صندوق النقد الدولي - ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاحتجاجات العامة الضخمة في مواجهة التضخم، الذي يبلغ الآن حوالي 114٪، وجزئيًا بسبب نقص الدعم للإجراءات المتفق عليها من جانب السياسيين المؤثرين.

قال هوغو جودوي، زعيم النقابة الذي نظم احتجاجات عامة كبرى، لرويترز مؤخرًا: «يجب أن نغير هذه السياسات الاقتصادية، يجب أن ننفصل عن الاعتماد على صندوق النقد الدولي. حوالي 43٪ من الأرجنتينيين يعيشون تحت خط الفقر و 4.5 مليون، 10٪ من السكان، يعانون من الجوع».

إيجاد حلول إنسانية

وشدّد الكاتب على أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية، ولذا فهو يسعى إلى معالجة كارثة الديون الهائلة الحالية من خلال تشجيع البلدان المقترضة على ترشيد نفقاتها، مع السعي إلى إقناع الدائنين من القطاعين الخاص والرسمي على حد سواء بإعادة هيكلة قروضهم وتقديم تخفيف للديون.

وأضاف أن إقناع الدائنين الصينيين وغيرهم من الدائنين الرسميين بالاتفاق على مساعدة دولة مقترضة أمر بالغ الصعوبة. لكن إشراك المستثمرين من القطاع الخاص في الوقت نفسه كان محبطًا للغاية.

وفي الوقت نفسه، يتصاعد الفقر، ويمر عدد متزايد من الاقتصادات بأوقات عصيبة. لطالما كان التحويل الضخم للأموال من البلدان الأكثر ثراءً في العالم إلى البلدان الفقيرة، ربما 100 مليار دولار أو أكثر، قيد المناقشة في أروقة صندوق النقد الدولي، وقد لوحظ في اجتماعات مجموعة العشرين الأخيرة لوزراء المالية في الهند.

ويمكن ترتيب مثل هذا التحويل للأموال من احتياطيات صندوق النقد الدولي، ومن ممتلكات أغنى دول العالم عن طريق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة. وهذا من شأنه في الواقع أن يخفف من وطأة اقتصادات دول كثيرة.

تكمن مشكلة هذا النهج في أنه، في الواقع، سيزيد من مديونية البلدان المقترضة على المدى الطويل ما لم يكن تحويل الأموال مجرد منح - على الأرجح من الصينيين والدول الأكثر ثراءً في العالم.

الحلول المسكنة

ويرى الكاتب أن الجمع بين بعض التحويلات المالية، بالإضافة إلى الاتفاقات لوقف الطلبات على السداد الفوري لخدمة الديون (بالإضافة إلى الزيادات في المعونة الخارجية، بما في ذلك أموال البنك الدولي، لمواجهة تأثير الاقتصادات الفاشلة على الفقراء للغاية بشكل مباشر) قد يساعد في تخفيف الوضع.

ومع ذلك، فإن هذا النهج أشبه بتزويد البلدان بعلاجات مسكنة، وليس أملًا دائمًا في مستقبل أكثر إشراقًا. ويتعين على قادة العالم في مجموعة الـ 20 ومجموعة الـ 7 أن يبدأوا النظر إلى أزمة الدول المثقلة بالديون باعتبارها أزمة إنسانية أولا وقبل كل شيء وألا يعطوا أولوية قصوى للتحديات المالية.

البنك الدولي وقيادة المجتمع المدني

ولفت الكاتب إلى ضرورة أن يكون البنك الدولي في المقدمة، ولا يلعب دور المساعد لصندوق النقد الدولي. ويحتاج البنك الدولي إلى صياغة نهج إنمائي جديد شامل يضع الحد من الفقر المدقع والمساعدة بطرق رئيسة على دعم السياسات البيئية المستدامة على رأس جدول الأعمال. وسيعني هذا مبالغ ضخمة من الإقراض الطويل الأجل الجديد من البنك الدولي، بالإضافة إلى مبالغ كبيرة للغاية من المنح.

ويعتقد الكاتب أن رئيس البنك الجديد، أجاي بانجا، يعترف بذلك، ويقوم بتطوير خطط وبرامج جديدة. وكما أشار مؤخرًا: «يجب أن يتبنى البنك الدولي رؤية ومهمة جديدة تستحق تطلعاتنا المشتركة. في رأيي، رؤية البنك الدولي بسيطة: خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش».

ولكي ينجح، وحسب ما يضيف الكاتب، يجب على الرئيس بانجا أن يجد سبلًا لحشد مبلغ نقدي غير مسبوق لدعم البلدان النامية، بما في ذلك الأموال والآليات اللازمة لتخفيض ديونها الخارجية، مع ضمان ألا تتدفق المساعدة فقط إلى الخزائن الشخصية للأنظمة الفاسدة - سواء كانت في باكستان أو سري لانكا أو مصر أو في بلدان أخرى تواجه اليوم صعوبات اقتصادية هائلة.

وقد طال انتظار أن يبدأ البنك الدولي في تقديم الدعم القوي لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين الاستقصائيين في البلدان النامية.، ذلك أن البنك الدولي بحاجة إلى تلك المنظمات لتكون بمثابة عيون على الأرض تضمن وضع سياسات سليمة بشفافية ومساءلة ونزاهة. ويجب إخبار الحكومات أن هذا شرط أدنى للدعم الهائل من البنك الدولي في هذا الوقت.

ويختم الكاتب تقريره بالقول إن المطلوب الآن هو اتباع نهج إنساني جديد إزاء محنة الديون يضع النمو الاقتصادي المستدام والشفافية في المقدمة. ويجب أن تنتهي الحقبة التي كان يُنظر فيها إلى برامج التقشف التابعة لصندوق النقد الدولي على أنها الحل، وحيث يجري التفاوض على شروط قروض صندوق النقد الدولي خلف أبواب مغلقة بين البيروقراطيين الدوليين وكبار مساعدي أنظمة الحكام الفاسدين.

رويترز: انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في مصر واستمرار انقطاع التيار الكهربائي

(اقتصادي . رويترز)

يؤدي انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، مدفوعًا بمشاكل الإنتاج في حقل ظهر ونقص الاكتشافات الرئيسة، إلى إجهاد قدرة البلاد على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة وسط موجة الحر المرتفعة الحالية. وهذا يهدد طموحات مصر في أن تصبح مصدرًا للطاقة ومركزًا إقليميًا للغاز، وفق ما يخلص تقرير لوكالة رويترز.

نشرت وكالة رويترز تقريرًا أعدّته سارة الصفتي تستعرض فيه تراجع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي وما سببه ذلك من نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي باستمرار.

وتلفت الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أن الأرقام من مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (هي تعاون دولي لتحسين توافر وموثوقية البيانات عن البترول والغاز الطبيعي) أظهرت أن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي انخفض إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023، مما أثار تساؤلات حول جهود مصر لوضع نفسها باعتبارها مركزًا إقليميًا للطاقة.

وتعاني البلاد حاليًا من نقص في الطاقة، إذ أدت موجة الحر إلى زيادة الطلب على التبريد.

تراجع الإنتاج

وأشارت الوكالة إلى أن إنتاج الغاز بين يناير ومايو انخفض بنسبة 9٪ على أساس سنوي و 12٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

وتسعى مصر، التي تواجه طلبًا متزايدًا على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة، إلى دور رئيس في الإمدادات الإقليمية، حيث تبيع الغاز الخاص بها وتعيد تصدير الغاز الإسرائيلي بعد تحويله إلى غاز طبيعي مسال إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

مشاكل في حقل ظهر

وأوضحت الوكالة إلى أن مصر تلقت دفعة من اكتشاف شركة إيني الإيطالية لحقل ظهر العملاق للغاز في عام 2015، وبدأت في الاستيراد من إسرائيل في عام 2020.

ولكن كانت هناك القليل من الاكتشافات الكبيرة منذ ذلك الحين، ولن يكون من الممكن حدوث زيادة كبيرة في الإمدادات من إسرائيل إلا بعد الاستثمار الكبير في البنية التحتية.

وقالت الحكومة الشهر الماضي إن الإنتاج في حقل ظهر يبلغ 2.3 مليار قدم مكعب يوميًا، انخفاضًا من 2.7 مليار

قدم مكعب في عام 2019.

وقال محللون ومصدر صناعي إن مشكلات تتعلق بتسلل المياه في حقل ظهر، الذي يحتوي على ما يقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز وقدرة تصميمية تبلغ 3.2 مليار قدم مكعب يوميا، أعاقت الإنتاج.

قال أولوميد أجايي، كبير محللي الغاز الطبيعي المسال في أل أس أيه جي (LSEG) :«إن الانخفاض في الإنتاج من الحقل له تأثير ملحوظ على إنتاج الغاز حيث يمثل الحقل ما يقرب من 40٪ من إجمالي إنتاج الغاز في البلاد».

ونفت كل من إيني والحكومة المصرية الأسبوع الماضي مشاكل الإنتاج في حقل ظهر. وتقول الحكومة إن العمل جار في بئر ظهر العشرين.

أعلنت الحكومة في يوليو عن بدء برنامج بقيمة 1.8 مليار دولار لحفر آبار التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط ودلتا النيل، واكتشاف حقل نرجس البحري، والذي تُقدر احتياطياته بنحو 2.5 تريليون قدم مكعب.

ومع ذلك، في يوليو، عدلت وكالة التصنيف فيتش توقعاتها لإنتاج الغاز في مصر في عام 2023، إلى انخفاض بنسبة 4٪ عن توقعاتها السابقة بنمو 1٪ على أساس سنوي. واستشهدت بخط أنابيب مشروع ضعيف ومعدلات استنفاد عالية في الحقول الحالية.

وقال سياماك أديبي من شركة الاستشارات أف جي إي (FGE) إن هذه تشمل انخفاض الإنتاج من حقول الصحراء الغربية وويست دلتا ديب مارين والحقول البرية في دلتا النيل.

انقطاع الكهرباء

وأضافت الوكالة أن انقطاع التيار الكهربائي هذا الصيف أثار أيضًا تساؤلات حول إمدادات الغاز، التي شكلت 77٪ من توليد الطاقة في مصر في عام 2022، وفقًا لأبحاث بي أم أي (BMI).

في عام 2022، أعلنت الحكومة قرارًا بترشيد استخدام الكهرباء حتى تتمكن من تصدير المزيد من الغاز. لكنها قالت الشهر الماضي إنها ستوقف الصادرات حتى الخريف لتلبية الطلب المحلي.

وقال ليراتو مونيسا، كبير محللي الطاقة والطاقة المتجددة في أبحاث بي أم أي ريسرتش، إن «ترشيد الغاز هذا للتصدير إلى جانب زيادة الطلب على الكهرباء ونقص الغاز ساهم في نقص الطاقة في مصر».

وقال وزير الكهرباء محمد شاكر لوسائل إعلام محلية في يوليو إن انقطاع التيار الكهربائي نتج عن تلقي وزارته كميات أقل من الغاز الطبيعي وزيت الوقود.

ونفى رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في وقت لاحق أن يكون نقص الغاز الطبيعي أو صادراته عاملًا في انقطاع التيار الكهربائي، وقال إنه سيجري استيراد المازوت، وهو زيت وقود كثيف الكربون لجأت إليه الحكومة لتوليد الطاقة.

ولم ترد وزارتا البترول والكهرباء في مصر على طلب للتعليق.

/ moasher

/ moasher